الأنباء
السبت 10 نوفمبر 2012

مصادر متابعة لـ «الأنباء»: الاتجاه واضح نحو حكومة حيادية من التكنوقراط ممنوع على أعضائها الترشح للانتخابات

جنبلاط: تسليم «حزب الله» لسلاحه لن يكون بأقل من «طائف جديد»

الكلام حول الحوار قبل او بعد اسقاط الحكومة او استقالتها مستمر في الدوامة على الرغم من مظاهر التحركات والاتصالات والمساعي القريبة والبعيدة بحثا عن المخارج المناسبة.

وشكلت بكركي نقطة ارتكاز للمشاورات والاتصالات على خلفية تقديم التهنئة للبطريرك بشارة الراعي برتبة الكاردينالية، فكان لقاؤه مع كتلة المستقبل برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة ثم يوم الخميس مع العماد ميشال عون الذي لمّح الى مبادرة بطريركية قيد التحضير لجمع كل الفرقاء السياسيين، وطمأن عون الى ان الأزمة لن تتطور الى اكثر ما هي عليه، وان الاستقرار لن يُمس وان الأزمة تسخن بالخطابات وتبرد بالخطابات وأكثر من هذا لا أحد يشغل باله.

وبعد ظهر امس وفي السياق عينه استقبل الكاردينال الراعي وفد حزب الله برئاسة النائب محمد رعد حيث قدم له التهنئة بالرتبة الجديدة.

مصادر مطلعة قالت ان البطريرك بات متجاوبا مع فكرة التغيير الحكومي لكن بعد تأمين البديل.

النائب وليد جنبلاط اطلق من جهته صرخة مدوية لمن يريد اسقاط الحكومة للجلوس الى الحوار وبلا شروط.

البطريرك الكاردينال بشارة الراعي خلال استقباله الجنرال ميشال عون في بكركي امس (محمود الطويل)

وقال جنبلاط ان زمن البحبوحة قد ولى، وأبلغ صحيفة «السفير» ان مخاطر الوضع الاقتصادي تضاهي المخاطر على السلم الأهلي، داعيا الى اعتماد سياسة تقشفية سريعة تنقذ لبنان مما ينتظره، لافتا الى ان غياب السياح الخليجيين قد يطول، اضافة الى ان الدول الخليجية ليست مستعدة لتقديم الفرص الانقاذية على غرار «باريس 2» او «باريس 3» وهو ما يعني ان لبنان سيكون وحيدا ومضطرا لإنقاذ نفسه بنفسه.

جنبلاط دعا الجميع الى السير في رؤية الرئيس ميشال سليمان، مبديا اعتقاده ان على تيار المستقبل ان يدرك انه حين يحين الوقت فإن تسليم السلاح لن يكون أقل من طائف جديد.

وقال: من يرد فعلا اسقاط حكومة وتشكيل أخرى فعليه القبول بالحوار وبلا شروط ورأى انه لا مبرر لتأجيل الانتخابات حتى لو صار قانون 1960 أمرا واقعا، فهو أفضل من التأجيل.

وردا على كلام جنبلاط حول ان سلاح حزب الله بحاجة الى مؤتمر طائف آخر، قال النائب احمد فتفت عضو كتلة المستقبل ان كلام جنبلاط هذا يعني ان هناك ثمنا سياسيا مقابل سلاح حزب الله، ولا يفاجئني والقول هذا، ان حزب الله لم يعد حزبا مقاوما بل ميليشيا، تسعى لمكاسب سياسية، ما يعني ان الحزب مستعد لأخذ لبنان الى حرب طويلة، لأن الطائف لم يأت الا بعد حرب، ورأى ان موضوع حزب الله ايراني بالدرجة الأولى والحل معه جزء من الحل الاقليمي.

وأضاف: ان جنبلاط يحاول ان ينفي عن سلاح حزب الله دوره الايراني والاقليمي والسوري، وأنا لا أوافقه على ذلك، لأن هذا الحزب بسلاحه ومفعوله ودوره اقليمي، وبالتالي فإن حل قضيته يجب ان يكون من خلال عملية اقليمية.

وأثنى فتفت على جهود الرئيس سليمان ولاحظ بداية تكون قناعة لدى الفريق الآخر بضرورة وجود حكومة وحدة وطنية.

على غرار «ميقاتي» الأولى

مصادر متابعة ذكرت لـ

«الأنباء» أن الاتجاه واضح نحو حكومة حيادية من التكنوقراط ممنوع على أعضائها الترشح للانتخابات، وذلك على غرار حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الأولى.

ونسب زوار بكركي الى البطريك الراعي قوله للعماد ميشال عون أمس الأول إن الحكومة ليست منزلة لكن الحل بالحوار وليس بالفراغ.

وزير حزب الله محمد فنيش قال من السراي الحكومي بإمكان أي مواطن المطالبة باستقالة الحكومة، فكيف اذا كانت هناك قوى سياسية تطالب بها؟

وأضاف: لكن ليس مهما المطالبة، بل الوسائل التي تعتمد لتحقيق ذلك، فإذا كانت الوسائل دستورية، فلا يمكن الاعتراض، أما اذا كنا نقاطع ونعطل مصالح الناس ونرفض المشاركة في الحوار والبحث فالمسألة لم تعد تتعلق بمطلب يراد تحقيقه.

من جهته، النائب بطرس حرب عضو قوى 14 آذار، دعا الرئيس ميشال سليمان الى اتخاذ قرار جريء بالدعوة الى تشكيل حكومة جديدة رافضا الخوف من الفراغ، معتبرا فشل الحكومة في حل كل الملفات هو الفراغ بعينه.

وأعلن حرب للمؤسسة اللبنانية للارسال رفضه بحث موضوع الحكومة الجديدة على طاولة الحوار.

في هذا الوقت يبدو أن مجلس الوزراء أرجأ إحالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب لموظفي الدولة الى مجلس النواب، وبالتالي تأجيل البحث بخطة التمويل لثلاثة أسابيع على الاقل، وبهدف تمرير اصدارات باليورو.

ونقل عن وزير المال محمد الصفدي أن إضراب يوم أو يومين من قبل هيئة التنسيق النقابية، لن يوازي الضرر الكبير الذي يمكن أن يلحق بالاقتصاد اللبناني وبموازنة الدولة فيما لو أقرت السلسلة، دون تأمين التمويل الملائم، معتبرا ذلك نوعا من المجازفة غير المحمودة.

من جهته، قال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أمس: ما من مسؤول أو موظف يجب أن يكون فوق القانون مهما علت رتبته أو وظيفته.

وأضاف في اجتماع في السراي لمكافحة الفساد أمس أن لبنان يخضع لعملية تقييم لدى مؤسسات الأمم المتحدة في موضوع الفساد العام المقبل، داعيا هيئات الرقابة الى ممارسة مهماتها، مؤكدا أن ملف المخالفات المالية في مرفأ بيروت سلك طريقه الى القضاء.

● بيروت ـ عمر حبنجر

العماد عون لا يبحث عن وطن إنما عن سلطة يتولاها

قاطيشا لـ «الأنباء»: وزير الخارجية المصري استهل زيارته للبنان بلقاء جعجع لأن معراب تمثل القرار المسيحي

رأى مستشار رئيس حزب «القوات اللبنانية» لشؤون الرئاسة العميد المتقاعد وهبي قاطيشا ان وزير الخارجية المصرية كامل عمرو لم يستهل زيارته للبنان بلقاء طويل مع د.جعجع، لو لم تكن معراب تمثل القرار المسيحي الحر والصوت الديموقراطي الداعم للربيع العربي، معتبراً بالتالي ان امتعاض البعض في قوى «8 آذار» وفي طليعتهم العماد عون من هذه الزيارة، ناجم عن شعورهم لا بل عن يقينهم بأنهم أصبحوا خارج اهتمام الدول العربية، وبأنهم سيزدادون انعزالا وتقوقعا بعد سقوط نظام الأسد، مشيرا الى ان لقاء القادة والمسؤولين العرب والغربيين مع د.جعجع واهتمام الدول العربية والغربية بتوجهات مسيحيي «14 آذار» أزعج العماد عون كونه أضاء أمام الرأي العام اللبناني لاسيما المسيحي منه على انحسار علاقاته الخارجية بين دمشق وطهران اللتين باتتا قاب قوسين من سقوطهما، وأكد له ان رهاناته لم تكن يوما صائبة ولن تكون مادامت ترتبط بوصوله الى رئاسة الجمهورية.

ولفت قاطيشا في تصريح لـ «الأنباء» الى ان حصر الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند زيارته للبنان بلقاء الرئيس سليمان دون الرئيسين بري وميقاتي، خير دليل على ان الاتحاد الأوروبي ينظر الى الرئيس سليمان على انه وحده يمثل القرار اللبناني الرسمي، وان ما عداه داخل الحكومة لا يمتون إلى السيادة اللبنانية بصلة، مشيرا بالتالي الى ان العالمين العربي والغربي يدركان ان قوى «14 آذار» تجسد سواء من خلال طروحاتها أو من خلال تعاطيها مع الواقعين العربي والاقليمي مستقبل لبنان السيد الحر والمستقل والقائم على المؤسسات وليس على إرادة وإدارة السلاح.

وهبي قاطيشا

وفي سياق مختلف وتعليقا على كلام العماد عون أكد قاطيشا انه لم يسبق لجنرال عبر تاريخ الجيوش في العالم ان اتهم ضحية باغتيال نفسها باستثناء العماد عون الذي حمّل اللواء الشهيد وسام الحسن مسؤولية تصفية نفسه جسديا، وذلك في محاولة منه لتجهيل الفاعلين وإبعاد الضوء عن الإرهابي الحقيقي أي النظام السوري وذراعه اللبنانية التي نفذت عملية الاغتيال، لافتا بالتالي الى ان العماد عون غرق حتى أذنيه في العمالة لسورية وإيران وما عاد باستطاعته التعاطي مع الواقع اللبناني إلا من خلال اطلاقه المواقف التي تؤمن مصالح مشغليه على الساحة اللبنانية والمغدقين عليه بالنعم السياسية، مؤكدا تبعا لمواقف العماد عون ان الأخير لا يبحث عن وطن إنما عن سلطة يتولاها ولو على أجساد اللبنانيين.

وقال قاطيشا ان كلام العماد عون عن اللواء الشهيد وسام الحسن ذكر اللبنانيين بالحملة الصفراء التي قادها الإعلام العوني والتي بلغت في مرحلة معينة حد اتهام «قوى 14 آذار» باغتيال رموزها وقادتها كوسيلة لتجييش الرأي العام المحلي والعالمي ضد النظام السوري وحلفائه في لبنان، معربا بالتالي عن عدم استغرابه اتهام العماد عون اللواء الحسن باغتيال نفسه، مادامت سياسة قوى الثامن من آذار قائمة على سياسة محاكمة الضحية وتبرئة القتلة على قاعدة رضي القتيل ولم يرض القاتل.

هذا واعتبر قاطيشا ان تصاريح العماد عون وتلامذته في تكتل التغيير والاصلاح وكذلك تصاريح قادته في حارة حريك تظهر حجم دفاعهم عن نظام القتل في سورية، وبالتالي فإن عملية اسقاط الحكومة وبالرغم من صعوبتها ستشكل ضربة قاصمة لقوى «8 آذار» وتحديدا للعماد عون و«حزب الله» وذلك لأنهما لن يجدا حكومة بديلة تستطيع تأمين الغطاء الأمني والسياسي للنظامين السوري والإيراني بمعنى آخر يعتبر قاطيشا ان «حزب الله» والعماد عون قد يوافقان، وان على مضض، على تشكيل حكومة وحدة وطنية لاعتقادهما ان السلاح سيهيمن على مقرراتها لكن من المستحيل ان يوافقا على تشكيل حكومة إنقاذية لا سلطة للسلاح على توجهاتها وقراراتها.

وختم قاطيشا متسائلا: أين كانت غيرة العماد عون على الوطن والشعب وخوفه من اغتيالهما يوم ساهم بإقفال المجلس النيابي لسنة ونصف السنة وشارك في احتلال وسط بيروت وبقطع أرزاق المواطنين؟!

● بيروت ـ زينة طبارة

مصادر أمنية: بصمة المتفجرات لم تعط للبنان

اقتراب الانتهاء من تحليل المعلومات والأدلة من مسرح جريمة اغتيال الحسن

أكد النائب العام التمييزي القاضي حاتم ماضي ان «هامش التحقيق في قضية اغتيال رئيس فرع المعلومات اللواء وسام الحسن بدأ يضيق، وان الاحتمالات تقلصت»، مشيرا الى ان «المحققين اقتربوا من الانتهاء من تحليل المعلومات والأدلة التي جمعت من مسرح الجريمة بما فيها الصور التي التقطتها كاميرات المراقبة».

وأوضح القاضي ماضي انه «تسلم جزءا من تقارير الأدلة الجنائية وخبراء المتفجرات، فيما لاتزال أجزاء أخرى قيد الدراسة والتدقيق».

ولفت الى انه «لم يتسلم بعد تقارير فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف.بي.اي) الذي حضر الى لبنان لمساعدة الأجهزة اللبنانية فنيا وتقنيا، لأن العينات التي رفعها من موقع الانفجار، لاتزال تخضع للتحليل في مختبرات متخصصة ومتطورة في الولايات المتحدة الأميركية.

واذ عبّر النائب العام التمييزي عن رضاه عن سير التحقيق الذي يتواصل بوتيرة طبيعية ووفق الخطة المرسومة، رفض التعليق على المعلومات التي تحدثت عنها شخصيات سياسية عن مشاهدة أشخاص معروفين بالاسم في موقع الجريمة، (في إشارة الى المسؤول الأمني في «حزب الله» سليم العياش، الذي تتهمه المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، بأنه رئيس المجموعة التي نفذت اغتيال رئيس حكومة لبنان الأسبق رفيق الحريري).

وجدد ماضي تأكيده ان «لا موقوفين أو مشتبه بهم في هذه القضية حتى الآن»، وردا على سؤال عما ينشر عن توافر خيوط جديدة، اكتفى بالإجابة «كل معلومة تضاف الى التحقيق هي بمثابة خيط جديد».

وكانت مصادر أمنية أبلغت «النهار» ان أهم ما ركز عليه فريق المباحث الفيدرالية الأميركية هو الحصول على بصمة المتفجرات علما ان إمكان الحصول على بصمة كهذه متوافر لدى ثلاث دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا. وهذه البصمة لم تعط إلى الحكومة اللبنانية.

البرلمان الفرنسي يقرر 19 مارس يوماً وطنياً لذكرى ضحايا حرب الجزائر

باريس ـ أ.ف.ب: اعتمد البرلمان الفرنسي نهائيا مقترح قانون تقدم به الاشتراكيون لجعل يوم 19 مارس تاريخ وقف إطلاق النار عام 1962 في الجزائر، «يوما وطنيا لذكرى» ضحايا حرب الجزائر.

ويأتي التصويت في حين أثيرت مجددا مسألة مسؤولية فرنسا وجرائمها خلال حرب الجزائر قبل بضعة أسابيع من زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الى العاصمة الجزائرية، وتم اقرار مشروع القانون في مجلس الشيوخ بأكثرية 181 صوتا ضد 155.

وقد اعلن اليسار تأييده للقانون وعارضه اليمين اثر نقاشات محتدمة، وبعد اقراره في الجمعية الوطنية في يناير 2002 وبالصياغة نفسها، تم اقرار مشروع القانون نهائيا بعد التصويت عليه في مجلس الشيوخ.

وقال اعضاء مجلس الشيوخ اليمينيون (معارضة) انهم سيطعنون في القانون امام المجلس الدستوري مندين بما اعتبروه «تشويشا ديموقراطيا».

واعرب الكثير من نواب اليسار عن «قلقهم» من غياب توافق على تاريخ 19 مارس الذي يعتبر لدى العديد من قدامى المحاربين تاريخ هزيمة.

ودافع اليسار عن نص يجمع ويكرم كل ضحايا النزاع، في حين ندد اليمين بنص تقسيمي واتهم اليسار بالتلاعب بالتاريخ قبيل سفر الرئيس فرنسوا هولاند الشهر المقبل الى الجزائر.

وقالت السيناتور جويل غاريو ـ ميلام «رئيس الجمهورية سيزور الشهر المقبل الجزائر، يبدو ان الدفع بالقانون هدفه استخدامه ديبلوماسيا» خلال الزيارة.

والتاسع عشر من مارس موعد وقف اطلاق النار غداة اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962، هو موضوع توترات بين اليسار واليمين وكذلك بين جمعيات محاربين قدامى وعائدين من الجزائر.

مصادر في 8 آذار: الأكثرية ستدافع عن الحكومة الميقاتية في الشارع!

وفق معلومات «الأنباء»، فإن اتصالات ومشاورات تدور بين مكونات قوى 8 آذار تحضيرا لاجتماع مرتقب تعقده هذه القوى للبحث في آلية عمل للمرحلة المقبلة والرد على خيارات المعارضة الساعية إلى إسقاط الحكومة الميقاتية.

وفي هذا السياق تؤكد مصادر في الاكثرية أن ما يطرح حاليا من افكار وما يرفع من شعارات تدعو الى استقالة الحكومة لا يمكن ان يؤدي الى شيء، مشيرة الى ان بعض القوى السياسية تتعمد طرح هذه الافكار بهدف خلق قانون انتخابي جديد من اجل فرض قانون الستين، الذي جردت الانتخابات عام 2009 على اساسه اعتقادا منها انه يؤمن لها الاكثرية النيابية مجددا في حين ان فريق 8 آذار وحلفاءه ومعهم قيادات سياسية وزارية في البلاد ترفض العودة الى هذا القانون لانه يخالف اتفاق الطائف وقد اعتمد بموجب اتفاق الدوحة عام 2008 استثنائيا ولمرة واحدة بسبب الأزمة الكبرى التي كانت تعصف بالبلاد يومذاك. مصادر اكدت ان استقالة الحكومة غير واردة ما لم يتفق مسبقا على حكومة وحدة وطنية بكل تفاصيلها من حصة كل فريق الى توزيع الحقائب الوزارية والاسماء لأنه لا يمكن الدخول في استقالة الحكومة وادخال البلاد في فراغ يطول نتيجة عدم الاتفاق على الحكومة البديلة.

المصادر شددت على ان الاكثرية ترفض استقالة الحكومة في الشارع، كما لا تقبل بما يسمى حكومة حيادية او تكنوقراط، وان المطروح هو حكومة وطنية فقط وسيناقشون الموضوع مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان.

● بيروت ـ محمد حرفوش

أخبار وأسرار لبنانية

● **الحريري وجنبلاط:** مصادر متابعة لتطور العلاقة بين الحريري وجنبلاط أشارت إلى ان الاتصال الذي تم بين الرجلين ينطبق عليه وصف «غسيل القلوب» الذي أزال عتبا اشتراكيا كبيرا على ما قاله الحريري على «تويتر» والصفات التي أطلقها، لاسيما وضع جنبلاط في خانة المحور السوري ـ الإيراني رغم ان مواقف جنبلاط من الأزمة السورية توازي مواقف الحريري اذا لم تتقدم عليها.

إلا ان المصادر المتابعة نفسها حرصت في المقابل على التأكيد ان معالجة «الجانب الشخصي» من العلاقة بين الحريري وجنبلاط لم تنسحب على ما يتعلق بالمواقف السياسية التي تتباعد وجهات نظر كل من الرجلين فيها، لاسيما في موضوع الحكومة، اذ يحرص الزعيم الاشتراكي على التأكيد أن قوى 14 آذار عموما وتيار «المستقبل» خصوصا، أخطأت في ردة فعلها على اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن من زوايا عدة، وذهبت بعيدا الى حد قطع كل الجسور لإمكانية التحاور لإخراج البلاد من المأزق الذي وقعت فيه الحياة السياسية ما رفع منسوب حالة الانكشاف الأمني.

وأبرزت مصادر متابعة نقطة أخرى تباعد بين الحريري وجنبلاط تتعلق بما يوصف بـ «التنسيق الكامل» بين الحريري ورئيس «القوات اللبنانية» د.سمير جعجع على مستويات مختلفة سياسية وانتخابية، الى حد بات جنبلاط «ينقز» من «الغزل» القائم بين الحريري وجعجع، والأبواب الخليجية التي فتحت في وجه رئيس «القوات» لاسيما السعودية والكويت وغيرهما. وقد بدا واضحا «الحذر» الجنبلاطي من توسع جعجع وتأييد الحريري له، عندما قال جنبلاط ساخرا: أشكر جعجع لأنه لم يقسم المختارة الى قسمين كي لا يبقى نفوذا لي. وفي تلك الإشارة أراد جنبلاط ان يبلغ «المستقبل» انزعاجه من «الرعاية الزرقاء» التي يلقاها جعجع و«التسهيلات» التي تقدم اليه والتي جعلته يطرح نفسه مرشحا للانتخابات الرئاسية مع يقين الاشتراكيين و«المستقبليين» ان تجربة «الرئيس ـ الطرف» لم تنجح منذ الاستقلال حتى الطائف ثم في مرحلة ما بعد الطائف.

● **عامل الخوف:** ينقل عن شخصية نيابية بارزة في 14 آذار قولها ان التواصل مع جنبلاط ليس مقطوعا. لكن الرجل منذ أحداث السابع من مايو صار محكوما بعامل الخوف. وتقول ان استقالة الوزراء «الاشتراكيين» من الحكومة لا تكفي، لأن المطلوب هو توجه «جبهة النضال الوطني» الى البرلمان للمشاركة في اسقاط الحكومة بضربة سحب الثقة القاضية الى جانب قوى 14 آذار. ما يعني عمليا الانتقال من خيار تقاسم «الخبز والملح» مع حزب الله، الى خط المواجهة الأمامي. وتستدرك: «لا شيء يوحي بأن جنبلاط بوارد مواجهة حزب الله. اذن فلنطو صفحة احتمال ان يقوم «البيك» بهذه المهمة».

● **طاولة الحوار:** قالت المصادر ان الاستشارات التي اجراها سليمان بعد الجريمة لم تنته بعد، وعلى جدول أعمال المواعيد المقررة قريبا لقاء مع رئيس «تكتل الإصلاح والتغيير» النائب ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري.

وثمة كلام عن حوار متقدم حول الشروط المتبادلة، وتحديدا حول نقطتين: «بقاء ميقاتي رئيسا وتمسك حزب الله بثلاثية الشعب والجيش والمقاومة» في النقطة الأولى يدور الحوار حول تحديد ميقاتي نفسه موقعه الحقيقي في ظل محاولة لتخفيف وطأة اتهام بعض نواب المستقبل له بأنه يتحمل شخصيا دم اللواء وسام الحسن. وتحديد هذا الموقع يؤدي بطبيعة الحال الى تبيان موقع ميقاتي في الحكومة الجديدة.

اما بالنسبة الى ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، فإن استعادة هذا الخطاب بعدما أكدت المعارضة تمسكها بإعلان بعبدا تحتاج الى كثير من ساعات الحوار والتواصل من أجل الوصول الى ساحة مشتركة، لا تبدو انها متاحة اليوم بنحو كبير. لذا، فإن احتمالات عقد طاولات حوار ثنائية ستكون الأكثر ترجيحا في هذه المرحلة، لأن الحوار في شكله الشامل يبدو متعذرا في موضوع السلاح والمقاومة. ولأن قوى 14 آذار مصرة على التغيير الحكومي، ولا يمكن ان يكون هذا الملف بند طاولة الحوار.

● **واشنطن تعترض على حكومة تصريف الأعمال:** يقول ركن في 14 آذار التقى مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط اليزابيت جونز بأنها بدت «متفهمة» لهواجس المعارضة من مسألة تجدد الاغتيالات، وانها وعدت بإجراء اتصالات لطمأنة الخائفين وللشديد على مغبة استهداف قيادات لبنانية أخرى.

كما استوضحت قيادات المعارضة عن طريقة عملها لإسقاط حكومة الرئيس نجيب ميقاتي «من دون ان يحدث فراغ على مستوى السلطة التنفيذية» لأن واشنطن ـ كما قالت جونز ـ «تخشى من ذلك». وعندما قال لها احد الحاضرين ان الحكومة المستقيلة تصرف الأعمال وفقا للدستور حتى تشكيل حكومة جديدة، سألت جونز: «وهل يمكن لحكومة تصريف الأعمال ان تعقد جلسات وتتخذ قرارات سياسية وأمنية واقتصادية» فساد صمت لبرهة جاء بعده الجواب: «كلا.. بل بالحدود الضيقة»، عندئذ قالت جونز: «هذا مقلق.. فمن يحمي الدولة آنذاك؟».